

اثر السياسة الضريبية على تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات
- دراسة قياسية للفترة (1992-2022) -

*The Impact of Tax policy on diversifying the Algerian
economy outside hydrocarbons
Econometric study for the period (1992-2022)*

فاطمة الزهرة عماري¹ *، عنتر بوتيارا²

¹مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة محمد بوضياف المسيلة
(الجزائر)، famarizahra.amari@univ-msila.dz

²مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة محمد بوضياف المسيلة
(الجزائر)، Antar.Boutiara@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2024/09/10 تاريخ قبول النشر: 2024/11/24 تاريخ النشر: 2024/12/31

الملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة اثر السياسة الضريبية على تنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1992-2022، من خلال دراسة قياسية باستخدام نماذج الانحدار، حيث اعتمدت الدراسة على النمو الاقتصادي خارج المحروقات ومكونات حصيلة الضرائب العادية خارج المحروقات. وقد توصلت الدراسة إلى أن التنويع الاقتصادي لا يرقى للمستوى المرغوب وذلك من خلال تحليل التطور في أهم مؤشرات، بالإضافة إلى أن تأثير الضرائب والرسوم عليه كان ضعيفا، وبالتالي يمكن القول أن السياسة الضريبية أدائها كان ضعيفا في تفعيل القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات ولم يكن لها القدرة على تنويع الاقتصاد والخروج من التبعية للقطاع النفطي. **الكلمات المفتاحية:** تنويع اقتصادي؛ سياسة ضريبية؛ ناتج محلي إجمالي خارج محروقات؛ ضرائب ورسوم. تصنيف JEL : O17، H20، C01.

Abstract: This research paper aims to study the impact of tax policy on economic diversification in Algeria during the period 1992-2022, through an econometric study using regression models, as the study relied on economic growth outside hydrocarbons and components of regular tax revenues outside the hydrocarbon.

The study concluded that economic diversification does not reach the desired level through analyzing the development of its most important indicators, in addition to the fact that the impact of taxes and fees was weak, and therefore it can be said that the tax policy performed poorly in activating economic sectors outside hydrocarbons and did not have the ability to diversify the economy. And get out of dependency on the oil sector.

Keywords: economic diversification; tax policy; GDP outside fuel; taxes and fees.

Jel Classification Codes: O17, H20, C01.

* المؤلف المرسل: فاطمة الزهرة عماري

1. مقدمة:

المتابع لوضع الاقتصاد الجزائري يلاحظ أن الصادرات الجزائرية عند دراسة هيكلها السلمي تعتمد مثلها مثل باقي الدول النامية على السلع الأولية ممثلة في تصدير المحروقات، وتباين الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الحقيقي حيث يمثل قطاع المحروقات الجزء الأكبر، فضلا عن اعتماد الإيرادات العامة للدولة على وجه الخصوص على الجباية البترولية، والذي يبقى مورد غير مستقر خاضع لتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية للطاقة. هذا ما جعل الاقتصاد الجزائري في وضع صعب عجل بضرورة تنويع مصادر دخل خارج قطاع المحروقات، وذلك برفع القدرة الإنتاجية والتصديرية لباقي القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني.

انتهجت الدولة سياسة ضريبية كأداة اقتصادية توفر عدة محفزات لتطوير القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني، وذلك للرفع من مساهمتها في الناتج الوطني وتنويع الهيكل الاقتصادي والخروج من التبعية لقطاع المحروقات، وذلك من خلال القوانين المحفزة والامتيازات الجبائية والتخفيضات والإعفاءات الهادفة لتحفيز وجذب الاستثمار. إشكالية البحث: انطلاقا مما سبق يمكن طرح إشكالية البحث على الشكل التالي:

ما مدى تأثير السياسة الضريبية على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة

(1992-2022)؟

فرضية البحث: من الإشكالية الرئيسية للبحث يمكن وضع الفرضية التالية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسة الضريبية والتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1992-2022).

منهج البحث وأدواته: للإجابة على الإشكالية المطروحة في هذا البحث والوصول إلى النتائج المرجوة منه، قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، والاستعانة بالأسلوب القياسي، كما تم الاعتماد على الإحصائيات المنشورة في معظم الهيئات الوطنية والدولية كوزارة المالية، بنك الجزائر، ...، والاعتماد على البرنامج الإحصائي E-VIEWS.

أهداف البحث: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- التطرق إلى المفاهيم النظرية المتعلقة بالتنويع الاقتصادي والسياسة الضريبية؛
- تحليل وتقييم أثر السياسة الضريبية على التنويع الاقتصادي في الجزائر؛
- محاولة نمذجة العلاقة بين التنويع الاقتصادي والسياسة الضريبية.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث انطلاقاً من:

- أهمية التنوع الاقتصادي بالنسبة للاقتصاد الجزائري، خاصة في ظل التقلبات في أسعار النفط وضرورة خلق قاعدة إنتاجية متنوعة لتفادي الأزمات الاقتصادية؛
- الدور الهام الذي تلعبه السياسة الضريبية في التأثير على القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات، والتعرف على قدرتها في تفعيل التنوع الاقتصادي والخروج من التبعية للقطاع النفطي في الجزائر.

الدراسات السابقة:

- فجاتي عبد الحميد وأخرون (2017): بعنوان "هيكل الضرائب والنمو الاقتصادي خارج المحروقات: دراسة حالة الجزائر" (دراسة قياسية باستخدام نموذج العزوم المعممة (GMM)، هدف البحث لدراسة الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات للسنوات 1992-2015 من خلال قياس أثر هيكل الضرائب بنوعها مباشرة وغير مباشرة لتقييم السياسة الضريبية وكيف أثرت على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، خلصت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للضرائب على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي على الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات مما يجعل الضرائب المباشرة أكثر تأثيراً من الضرائب غير المباشرة وذلك لأن الرسم على القيمة المضافة كان له تأثير سلبي على الناتج المحلي خارج المحروقات وبمرونة كبيرة نسبياً إذا تم مقارنتها بالضرائب المباشرة.
- دراسة بللعماء (2017-2018): تحت عنوان "دور السياسة الضريبية في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر" (دراسة تحليلية وقياسية)، هدفت الدراسة لتحليل الدور الذي تقوم به السياسة الجبائية التي اتبعتها الجزائر على التنوع الاقتصادي وذلك من خلال دراسة تحليلية شاملة لتطور النظام الضريبي في الجزائر ودراسة قياسية باستخدام طريقة المربعات الصغرى، توصلت الدراسة بأن التنوع الاقتصادي في الجزائر لا تؤثر فيه الضرائب باستثناء الضريبة على أرباح الشركات التي كان لها تأثير بسيط، وبالتالي فالنظام الجبائي المتبع لم تكن له القدرة على التنوع الاقتصادي (بللعماء، 2018، 236).

تقسيمات البحث: تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

- التنوع الاقتصادي ومؤشرات قياسه؛
- اثر السياسة الضريبية على التنوع الاقتصادي؛
- تطور الضرائب والنمو الاقتصادي خارج المحروقات في الجزائر؛
- قياس أثر مكونات السياسة الضريبية على التنوع الاقتصادي.

2. التنوع الاقتصادي ومؤشرات قياسه:

1.2. تعريف التنوع الاقتصادي:

هو عدم الاعتماد على قطاع واحد أو مورد واحد وتنوع القطاعات المكونة للاقتصاد لتساهم بنسب متساوية فيه. ويرتبط التنوع الاقتصادي بتوزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا، أما من حيث الهدف الأساسي من التنوع فهو " تخفيض الاعتماد على قطاع البترول وعائداته عن طريق، تطوير اقتصاد غير بترولي وصادرات غير بترولية ومصادر إيرادات أخرى في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية. (مرزوك و عباس، 2014، ص57)

2.2. مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي:

يقاس التنوع الاقتصادي بمؤشرات عديدة، أهمها:

- مؤشر هيرفندل - هيرشمان **Herfindahl- Hirschman Index**: ويمكن التعبير

عنه على النحو التالي: (حميدانو و بقاص، 2017، صفحة 77)

$$HHI = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n (x_i/X)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

حيث: **H.H.I**: مؤشر هيرفندل - هيرشمان، والذي تتراوح قيمته بين (0 و 1) بحيث يأخذ القيمة (0) عندما يكون هناك تنوعا كاملا (كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة في المتغير المدروس كاملا) ويأخذ القيمة (1) عندما يكون مقدار التنوع صفرا، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متمركزا في قطاع واحد فقط.

xi: الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i.

n: عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس).

- **مؤشر تنوع وتركز الصادرات**: يصدر هذا المؤشر عن مؤسسة الاونكتاد حيث يقيس مؤشر التنوع درجة التنوع في الصادرات والذي تتراوح قيمته بين (0 و 1) بحيث يأخذ القيمة (0) عندما يكون هناك تنوع كلي وبأخذ القيمة (1) عندما يكون التنوع معدوماً، وهي الحالة التي تكون فيها الصادرات متمركزة في نوع واحد، أما مؤشر التركيز فيقيس درجة اعتماد الصادرات على عدد محدود من السلع، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين (0 و 1)، وكلما اقتربت هذه القيمة من 1 كلما دل ذلك على تركيز تام للصادرات، وكلما اقترب من (0) دل ذلك على العكس، والجدول الموالي يوضح تطور هذا المؤشر في الجزائر.

الجدول 1: تطور مؤشر تنوع وتركز الصادرات في الجزائر (1992_2022)

السنوات	1992	1995	1998	2001	2004	2007	2010	2013	2016	2019	2022
مؤشر التركيز	-	0.523	0.521	0.502	0.586	0.598	0.523	0.541	0.489	0.480	0.508
مؤشر التنوع	-	0.825	0.870	0.821	0.829	0.804	0.784	0.734	0.814	0.806	0.774
عدد المنتجات	-	99	99	85	110	121	108	95	93	125	121

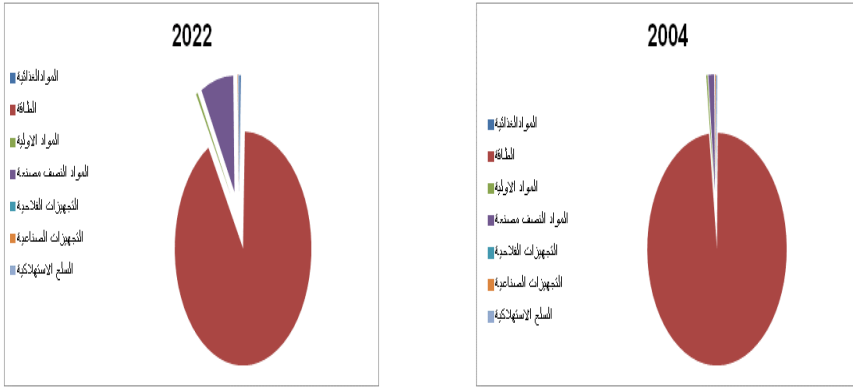
Source: unctad.<https://unctadstat.unctad.org>. (10/11/2024).

من خلال الجدول الذي يبين تطور مؤشري التنوع والتركز في الصادرات نلاحظ: بالنسبة لمؤشر التنوع: تقترب قيمة هذا المؤشر من (1)، بحيث بلغت 0.806 سنة 2020، وهذا ما يدل على ضعف تنوع الصادرات في الجزائر.

بالنسبة لمؤشر التركيز: بلغت قيمة هذا المؤشر 0.598 سنة 2007 ما يدل على شدة تركيز الصادرات الجزائرية واعتمادها على عدد محدود من السلع.

تعود ارتفاع قيمة المؤشرين واقتربهما من (1) إلى سيطرة صادرات المحروقات على هيكل الصادرات، التي بلغت 98% في معظم سنوات الدراسة مما يبين هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري وضعف التنوع الاقتصادي وعدم تطوير القطاعات المنتجة. يعتمد تحليل تنوع الصادرات على هيكل الصادرات السلعية، ومن خلال الشكل الموالي نتعرف على تركيبة الصادرات السلعية في الجزائر لسنة 2004 وسنة 2022.

الشكل 1: هيكل الصادرات في الجزائر (2004 و 2022)



المصدر: إعداد الباحثين باستخدام التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنة 2008، 2022. من خلال الشكل نلاحظ أن الصادرات من المحروقات تهيمن على صادرات الجزائر بنسبة تفوق 90% خلال كل سنة فيما تبقى النسبة الباقية من الصادرات موزعة على السلع الأخرى بحيث يقتصر هيكل الصادرات خارج المحروقات في الجزائر على ستة أنواع رئيسية من السلع فقط، تشكل المنتجات نصف المصنعة أهمها وتحتل المرتبة الأولى بنسبة 80%، وهي تشكل أساسا من الزيوت النفطية ومشتقاتها، بينما تساهم السلع والمنتجات الأخرى بنسبة 20% في هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات ومنذ سنة 2004 لم يعرف هيكل الصادرات خارج المحروقات أي تغيير يذكر بحيث بقي نفس الهيكل لصادرات الجزائر.

3. اثر السياسة الضريبية على التنوع الاقتصادي:

تعرف السياسة الضريبية بأنها "مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة، وتجنب الآثار الغير المرغوبة للمساهمة في تحقيق الأهداف (عثمان، 2000، ص 13). ويمكن تلخيص اثر الضريبة على التنوع الاقتصادي فيما يلي:

للضريبة دور هام في تحقيق التنوع الاقتصادي من خلال تأثيرها على الكميات الاقتصادية الكلية كالإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار عبر الإعفاء والفرص والتمويل والحماية. فالإعفاءات الضريبية تعمل على زيادة معدل العائد من رأس المال، فتتجه رؤوس الأموال للاستثمار في الأنشطة الاستثمارية التي تخضع لتلك الإعفاءات ويتحول نمط

الاستثمار في الأنشطة الاستثمارية غير المعفاة إلى الأنشطة الاستثمارية المعفاة من الضريبة. كما إن فرض الضرائب يسهم في انخفاض معدل العائد على رأس المال، فتتخفص رؤوس الأموال للاستثمار في الأنشطة الاستثمارية التي تخضع للضرائب وتهرب للأنشطة المعفاة من الضرائب إن فرض الضرائب على الأنشطة غير المرغوبة سيؤدي لزيادة الحصيلة الضريبية من الممكن استخدامها في الأنشطة المرغوبة التي تسهم في دعم التنوع الاقتصادي (كالتعليم والصحة والبنية التحتية) أو الأنشطة التي تحقق التنوع الاقتصادي بشكل مباشر كالزراعة والصناعة التحويلية وغيرها، كذلك تعمل الضرائب على حماية المنتج المحلي من خلال رفع أسعار الضرائب الجمركية على السلع المستوردة فيعمل ذلك على إقبال الأفراد على شراء السلع المصنعة محليا وبالتالي زيادة الطلب عليها فيزداد إنتاجها وزيادة إنتاج السلع المرتبطة بها. (جبوري، 2021)

4. تطور الضرائب والنمو الاقتصادي خارج المحروقات في الجزائر

1.4. تطور إيرادات الجباية العادية والجباية البترولية: تنقسم الجباية في الجزائر إلى الجباية العادية والجباية البترولية وتسعى السياسة الضريبية للرفع من مساهمة الجباية العادية لتحل محل الجباية البترولية وفيما يلي تطور كل من الجباية البترولية والجباية العادية في الجزائر.

الجدول 2: تطور إيرادات الجباية العادية والجباية البترولية في الجزائر للفترة (1992-2022)

(2022) الوحدة: مليار دج

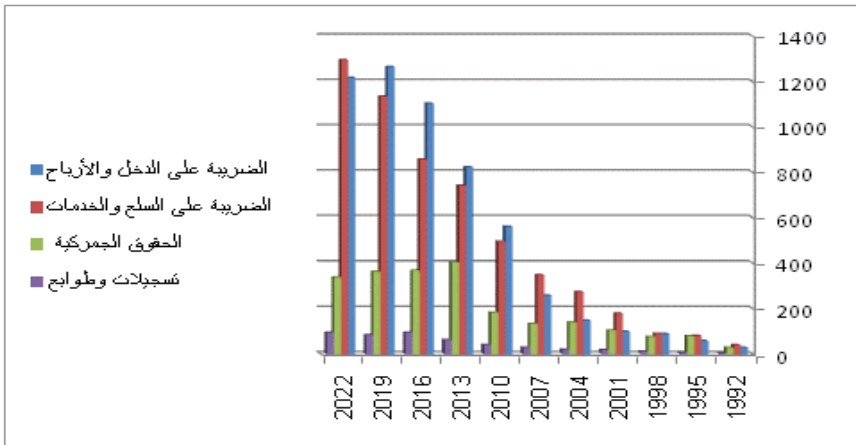
السنوات		1992	1995	1998	2001	2004	2007	2010	2013	2016	2019	2022
إيرادات الجباية العادية	القيمة	108.86	241.99	329.82	398.23	580.4	766.8	1297.4	2031	2482.2	2843.5	2943.2
	% من الإيرادات العامة	34.9	39.5	42.5	26.4	26	20.8	42.2	34.1	48.6	43.1	31.1
إيرادات الجباية بترولية	القيمة	193.8	336.14	378.55	956.38	1485.6	2711.8	1501.7	3678.1	1781.1	2668.5	5657.7
	% من الإيرادات العامة	62.1	54.9	48.8	63.5	66.6	73.5	48.8	61.7	34.9	40.4	59.8

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات 2016، 2022. والديوان الوطني للإحصائيات، الجداول الإحصائية 1962-2011.

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع مستمر للإيرادات العامة سواء إيرادات بترولية أو إيرادات الجباية العادية، كما نلاحظ ارتفاع في نسبة مساهمة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات العامة، ولكن سنة 2016 سجلت انخفاض في الإيرادات العامة بحيث بلغت 5042.2 مليار دينار وهذا راجع لانخفاض أسعار النفط، حيث أنه ما يميز الإيرادات العامة في الجزائر تبعيتها للإيرادات النفطية. ويعود ارتفاع الإيرادات خارج المحروقات في كل من 2016 و 2017 و 2018 في الأساس لتزايد في أرباح بنك الجزائر. نلاحظ كذلك ضعف مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة ولكنها بدأت في الارتفاع منذ 2009 حيث فاقت مساهمتها الجباية البترولية سنة 2016، ويرجع هذا لانخفاض سعر برميل النفط، ولتوسيع وعاء الضريبة بفعل برامج الاستثمار العمومية ولكن تبقى مساهمة الجباية البترولية تفوق مساهمة الجباية العادية ما يعكس عدم قدرة الدولة على إحلال الجباية العادية محل البترولية. وهذا راجع لضعف قدرة تحصيل جزء من الضريبة العادية وكذا سياسة الإعفاءات المختلفة مما يستوجب إصلاحات لمعالجة التهرب الضريبي، وترشيد الإعفاءات لإعادة توجيه الاستثمار لخلق مجال إيرادات متنوعة للميزانية.

2.4. هيكلة الجباية العادية: لابد من دراسة الهيكل الضريبي لمعرفة الضرائب التي يعتمد عليها الاقتصاد، وفيما يلي هيكل حصيلة الجباية العادية في الجزائر.

الشكل 2: تطور إيرادات الجباية العادية في الجزائر للفترة (1992-2022)

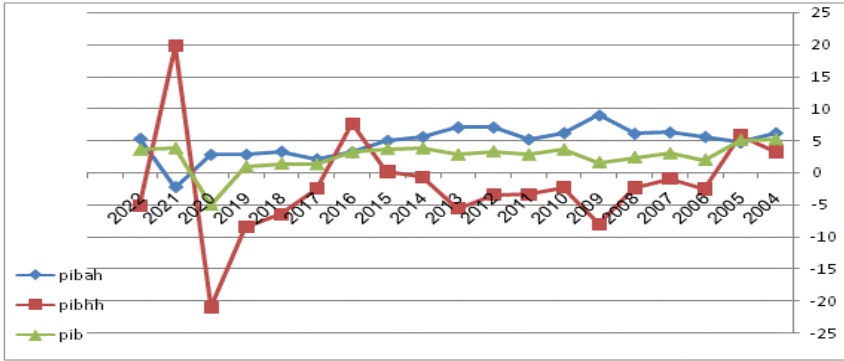


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات 2016، 2022. والديوان الوطني للإحصائيات، الجداول الإحصائية 1962-2011.

تتكون الجباية العادية في الجزائر من الضريبة على الدخل والأرباح، الرسم على القيمة المضافة، إضافة إلى حصيلة الحقوق الجمركية والتسجيل والطابع ومن خلال الشكل نلاحظ أن حصيلة الجباية العادية في تطور مستمر منذ سنة 1992 الأمر الذي يعكس جهود الدولة في سعيها لإحلال الجباية العادية بدلا للبتروولية، ويرجع السبب الرئيسي لارتفاع حصيلة الجباية العادية لارتفاع عدد المكلفين بالضريبة نتيجة برامج الإنعاش الاقتصادي التي طبقتها الجزائر منذ سنة 2004 إلى 2014، نلاحظ كذلك من الشكل ارتفاع نسبة الضرائب على السلع والخدمات خلال الفترة (1992-2007) وتعتبر ضريبة غير مباشرة تمس مباشرة الدخل الحقيقي الفرد، لكن انخفضت منذ سنة 2010 وهذا راجع لانخفاض المستمر للضريبة على القيمة المضافة للمنتجات البترولية لتصل إلى صفر في السنوات الأخيرة. ونلاحظ من الشكل انخفاض في نسبة الضريبة على الدخل والأرباح خلال الفترة من (1992-2007) وقد يرجع هذا إلى انخفاض دخول الأفراد، ولتقلص الحقل الضريبي وانخفاض الأرباح المحققة في مختلف المؤسسات، ولكنها سجلت ارتفاعا معتبرا منذ سنة 2010 قد يرجع للسياسة الضريبية التي اتبعتها الدولة والهادفة لتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية مما خلق أوعية ضريبية جديدة بحيث سجلت الضريبة على الأجور كجزء منها حصيلة ضريبية كبيرة، واستمرت في الارتفاع طيلة فترة الدراسة نتيجة ارتفاع أجور العمال وزيادة العمالة. ومن خلال الشكل نلاحظ ضعف مساهمة حقوق التسجيل والطابع في الإيرادات العامة على الرغم من أنها تدر إيرادات مالية معتبرة لخزينة الدولة، أما الرسوم الجمركية سجلت تباينا في بحيث انخفضت سنة 2016 ويرجع ذلك للإعفاءات من الحقوق الجمركية وتراجع واردات السلع وذلك لتخفيض حجم الاستيراد.

3.4. تطور نمو إجمالي الناتج المحلي: عرف الناتج المحلي في الجزائر هيمنة لقطاع المحروقات تجاوزت 40% سنة 2006، وبالتالي هذا الارتفاع يقابله انخفاض في مساهمة القطاعات الأخرى في إجمالي الناتج المحلي، في الشكل الموالي سنتتبع تطور معدلات النمو لكل من الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات والناتج المحلي الإجمالي لقطاع المحروقات.

الشكل 3: تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من (2004-2022)



المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنة 2008، 2013، 2018، 2022.

من الشكل نلاحظ أن معدلات النمو في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خارج يعرف استقرارا نسبيا نتيجة سياسة الدولة لدعم القطاعات الاقتصادية من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي للنهوض بالقطاعات الاقتصادية والتخلص من التبعية النفطية وتحقيق التنوع الاقتصادي، لكن نلاحظ انخفاضها منذ سنة 2015 إلى غاية 2020 السنة التي عرفت جائحة كورونا وخلفت الكثير من السلبيات على الاقتصادي العالمي بالإضافة إلى الانخفاض في أسعار البترول منذ 2015، وبدأ الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات يتحسن منذ 2022 نتيجة الخروج من أزمة كورونا وارتفاع أسعار النفط وقد سجلت كل القطاعات معدلات نمو معتبرة ساهمت في زيادة نمو الناتج المحلي خارج المحروقات وخاصة قطاع الفلاحة والصناعة والبناء، نلاحظ من الشكل تنذبدا في الناتج المحلي من المحروقات خلال العديد من الفترات ومنذ سنة 2017 وهو يسجل انخفاضا كبيرا في معدل النمو الذي وصل إلى 20.9 سنة 2020 وذلك نتيجة الانخفاض في أسعار البترول عالميا فقد وصل سعر البترول إلى 42.1 مليار دولار للبرميل، قابلها انخفاض في الصادرات الكلية نتيجة انخفاض صادرات المحروقات مما أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، ولكن ارتفع النمو في الناتج المحلي من المحروقات إلى 19.8 في سنة 2021 أين وصل سعر البرميل من البترول إلى 72.7 مليار دولار، الأمر الذي انعكس ايجابيا على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

5. قياس أثر مكونات السياسة الضريبية على التنوع الاقتصادي:

سوف نقوم على مستوى هذا الجزء من البحث بقياس مدى تأثير الضرائب والرسوم المكونة للإيرادات الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، بغية معرفة الضرائب والرسوم الأكثر تأثيراً على الناتج خارج قطاع المحروقات، ومن ثم التأثير على التنوع الاقتصادي وهو الهدف الرئيسي للبحث. سوف يتم تقدير معاملات النموذج عند مستوى معنوية 5%، وذلك باستخدام برنامج Eviews 9. تم جمع البيانات من وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب الجزائر، وتقارير البنك المركزي الجزائري للفترة 1992-2022.

1.5. صياغة نموذج الدراسة وتقدير متغيراته:

نفترض وجود علاقة خطية بين المتغير التابع (معدل نمو الناتج المحلي خارج المحروقات ونرمز له HPIB) والمتغيرات المستقلة (تتمثل في الضرائب على الدخل الإجمالي (IRG)، والضرائب على أرباح الشركات (IBS)، والرسم على القيمة المضافة (TVA))، للفترة (1992-2022) وتم نسبة المتغيرات المفسرة المستخدمة في النموذج للناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات، ويمكن كتابة النموذج كالتالي:

$$HPIB = C + \beta_1 IRG + \beta_2 IBS + \beta_3 TVA + U_t$$

حيث: (IRG) و (IBS) و (TVA) معاملات النموذج، β : معلمة النموذج المراد تأثيرها، C:

الثابت ويتضمن المتغيرات غير المدرج و في النموذج، U قيمة الخطأ العشوائي.

2.5. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: لاختبار استقرارية السلسلة الزمنية لمتغيرات

الدراسة والمتمثلة في الضرائب على الدخل الإجمالي (IRG)، والضرائب على أرباح الشركات (IBS)، والرسم على القيمة المضافة (TVA)، والنمو الاقتصادي خارج المحروقات، للفترة (1992-2022) ولاختبار سكون السلاسل الزمنية سنستخدم اختبار ديكي-فولر (ADF) وتكون النتائج بناءً على ما يلي:

H0: وجود جذر الوحدة، أي أن السلسلة الزمنية غير مستقرة.

H1: عدم وجود جذر الوحدة، أي أن السلسلة الزمنية مستقرة.

الجدول 3: نتائج اختبار ديكي-فولر ADF على متغيرات الدراسة

	hpiib		ibs		irg		tva	
	level	First difference	level	First difference	level	First difference	level	First difference
ADF	-2.05	-5.62	-2.040	-7.379	-1.35	-4.52	-1.72	-6.19
1%	-3.67	-3.68	-3.67	-3.67	-3.67	-3.67	-3.67	-3.67
5%	-2.96	-2.97	-2.96	-2.96	-2.96	-2.96	-2.96	-2.96
10%	-2.62	-2.62	-2.62	-2.62	-2.62	-2.62	-2.62	-2.62

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews9.

من النتائج المبينة في الجدول يتضح أن قيم $(|t\text{-cal}| < |t\text{-tab}|)$ للمتغيرات (عند مستوى المعنوية 1%، 5%، 10% على الترتيب)، ومنه نقبل الفرضية H_0 مما يعني وجود جذر الوحدة، والسلسلة غير مستقرة في المستوى level.

من الجدول يتضح أن قيم $(|t\text{-cal}| > |t\text{-tab}|)$ للمتغيرات (عند مستوى المعنوية 1%، 5%، 10% على الترتيب)، ومنه نقبل الفرضية H_1 مما يعني عدم وجود جذر الوحدة، والسلسلة مستقرة عند الفرق الأول.

3.5. اختبار التكامل المشترك:

على ضوء النتائج السابقة نلاحظ أن السلاسل الزمنية الخاصة بالنمو الاقتصادي خارج المحروقات، والضرائب على الدخل الإجمالي (IRG)، والضرائب على أرباح الشركات (IBS)، والرسم على القيمة المضافة (TVA)، مستقرة عند الفرق الأول ومنه يمكن تقدير النموذج في الأجل الطويل. وسنقوم بالاعتماد على منهجية انجل وجرانجر فبعد تقدير علاقة الانحدار طويلة الأجل نتأكد أن بواقي النموذج المقدر ساكنة عند المستوى، ومنه نتوصل إلى أن متغيرات النموذج متكاملة تكاملا مشتركا في الأجل الطويل. وتحصلنا على معادلة النموذج بعد تقديره كالتالي:

$$HPIB_t = 6.99 + 3.18IBS_t - 1.75LIRG_t - 0.68TVA_t \dots (1)$$

$$(2.13) \quad (3.01) \quad (-2.90) \quad (-0.99)$$

$$R^2 = 0.3277$$

$$\bar{R}^2 = 0.2530$$

$$n=31$$

من خلال تقدير معادلة النموذج نلاحظ أن معامل التحديد $R^2 = 32.77\%$ قيمته منخفضة ما يدل على ارتباط ضعيف بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات) والمتغيرات المفسرة، والنسبة الباقية 67.23% تفسرها عوامل غير مدرجة في النموذج ويمثلها الحد الثابت. يمكن إيجاز مختلف اختبارات صلاحية النموذج إحصائيا في الجدول الموالي:

الجدول 04: نتائج اختبارات صلاحية النموذج قياسيا

الاختبار	احتمال الاختبار	النتيجة
اختبار فيشر	$F_{tab}=2.96$ $prob(f\text{-statistic})=0.0122$	$f_{cal}=4.388 > F_{tab}=2.96$ واحتمال اختبار فيشر أصغر من 5% ومنه نقبل H_1 أي المتغيرات المفسرة تؤثر في HPIB، وبالتالي النموذج مقبول إحصائيا.
اختبار الارتباط الذاتي	LM Prob.Chi-Square(2) $=0.2337$	الاحتمال أكبر من 5% ومنه نقبل H_0 أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.
اختبار ثبات التباين	$prob.chi\text{-square}=0.3$	الاحتمال أكبر من 5% ومنه نقبل H_0 أي عدم وجود مشكلة ثبات التباين.
اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	Jarque-bera $=0.4432$	الاحتمال أكبر من القيمة المعنوية 5% وبالتالي نقبل الفرضية H_0 وهي البواقي تتبع التوزيع الطبيعي

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews9.

نلاحظ أن النموذج مقبول من الناحية الإحصائية والقياسية، كذلك بعد إجراء اختبار استقرارية نموذج تصحيح الخطأ الموضح في (الملحق 5) أن الرسم البياني للمجموع التراكمي للبواقي ولمربعات البواقي المنحنيين يقعان داخل الحدود المسموح بها للزمن، ومنه وجود استقرار في النموذج القياسي خلال فترة الدراسة. وفي الجدول الموالي نوضح التفسير الاقتصادي للنموذج.

الجدول 5: التفسير الاقتصادي للنموذج

المتغير	قيمة المعامل	النتيجة
TVA	0.32	غير معنوية، ومنه الرسم على القيمة المضافة لا يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات في الجزائر خلال فترة الدراسة.
IBS	0.0056	معنوية موجبة، ومنه وجود علاقة طردية بين الضريبة على أرباح الشركات والناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات في الجزائر خلال فترة الدراسة. حيث أنه عندما تزداد IBS بواحد مليون دينار جزائري يزداد الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات ب3.18%، ذلك أن زيادة الأرباح تكون ناتجة عن توسع توفير السلع والخدمات وزيادة النشاط الاقتصادي، ومنه زيادة في HPIB.
IRG	0.0073	لها معنوية سالبة، ومنه وجود تأثير عكسي على الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات في الجزائر خلال فترة الدراسة. حيث عندما تزداد الضريبة على الدخل بواحد مليون دينار جزائري يترتب عليها انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات ب1.75%، أي أن الضريبة تكبح النمو الاقتصادي وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية وخاصة الكينزية منها، مما يبين وجود علاقة عكسية بين الضريبة على الدخل والناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، ذلك لأن فرض الضرائب على الدخل يؤدي إلى تخفيض حجم الإنتاج في بعض القطاعات وانتقال عناصر الإنتاج بين مختلف فروعها التي يكون فيها العبء الضريبي منخفض ومنه قد يؤثر ذلك على HPIB.

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews9.

بعد تقدير علاقة الانحدار طويلة الأجل سنقوم باختبار استقرارية السلسلة الزمنية لبواقي النموذج واستخدمنا لذلك اختبار ديكي-فولر ADF وتكون النتائج بناءً على ما يلي:

الجدول 6: نتائج اختبار استقرارية سلسلة البواقي

Null Hypothesis: U has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.302699	0.0021
Test critical values:		
1% level	-3.670170	
5% level	-2.963972	
10% level	-2.621007	

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews9.

من النتائج المبينة في الجدول يتضح (|t-cal| > |t-tab|)، ومنه نرفض الفرضية H_0 مما يعني عدم وجود جذر الوحدة، والسلسلة مستقرة، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ومنه وجود تكامل مشترك.

4.5. تقدير نموذج تصحيح الخطأ: بعدما قمنا بتقدير نموذج تصحيح الخطأ تحصلنا على النتائج التالية:

نلاحظ من الجدول (الملحق 7) أن معاملات النموذج (dibs dirg dtva) غير معنوية عند مستوى معنوية 5% مما يعني عدم وجود علاقة توازن قصيرة الأجل بين النمو الاقتصادي خارج المحروقات والمتغيرات المفسرة المدرجة في النموذج.

نلاحظ من جدول أن معامل تصحيح الخطأ إشارته سالبة ومعنويته مرتفعة عند مستوى المعنوية 5%، مما يبين أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل المتغيرات، وتوضح معلمته (0.7488) أن النمو الاقتصادي خارج المحروقات يعتدل نحو القيمة التوازنية بنسبة 74% أي عندما ينحرف النمو الاقتصادي خلال الفترة $t-1$ عن قيمته التوازنية في المدى البعيد فإنه يتم تصحيح 74% خلال الفترة t .

معامل التحديد للنموذج قيمته $R^2 = 0.3853$ مما يعني أن المتغيرات المفسرة والمدرجة في النموذج تفسر 38.53% فقط من النموذج و 61.47% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، ويمثلها حد الخطأ العشوائي.

6. خاتمة:

يعتبر التنوع الاقتصادي في الجزائر من المحاور الرئيسية للخروج من التبعية لقطاع المحروقات، والخروج بالاقتصاد إلى الطريق الصحيح، وتفعيل كل القطاعات الاقتصادية في خدمة التنمية الاقتصادية، وبناء اقتصاد قوي لا يتأثر بشكل كبير بمتغيرات تتحكم فيها عوامل خارجية، ومن بين أهم السياسات في القيام بهذا الدور هي السياسة الضريبية، عن طريق متغيراتها المعروفة: الضرائب والرسوم والتي تمثل هيكل الجباية العادية، وبغية قياس أثر هيكل الجباية العادية في الجزائر على التنوع الاقتصادي تم بناء نموذج قياسي في الجانب التطبيقي، وتم التوصل إلى عدة نتائج منها:

_ معاملات نموذج تصحيح الخطأ غير معنوية عند مستوى معنوية 5% مما يعني عدم وجود علاقة توازن قصيرة الأجل بين النمو الاقتصادي خارج المحروقات والمتغيرات المفسرة المدرجة في النموذج.

- من خلال الدراسة القياسية والنموذج المقدر طويل الأجل تبين عدم تأثير الرسم على القيمة المضافة على الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات في الجزائر للفترة (1992-2022)، أما الضرائب الأخرى المتمثلة في الضرائب المباشرة وهي الضريبة على الدخل الإجمالي، والضريبة على أرباح الشركات، فتأثيرها ضعيف وبالتالي يمكن القول أن السياسة الضريبية أداؤها كان ضعيفا في تفعيل النمو خارج المحروقات ولم يكن له القدرة على تنويع الاقتصاد، وهو ما اتفق مع الكثير من الدراسات السابقة حول هذا الموضوع، سواء التي تم التطرق لها أو لم يتطرق لها.

- يمكن إرجاع عدم وضوح العلاقة بين الضرائب والتنوع الاقتصادي إلى أن مجموعة الإعفاءات والتحفيزات الممنوحة من خلال السياسة الضريبية سادها نوع من التعميم، والتمبيع والمبالغة في الإعفاءات والتخفيضات الممنوحة لبعض الأنشطة الثانوية، والتي لا تعود على التنمية الاقتصادية بأي نتيجة، وهو الأمر الذي حال دون تحقيق التنوع الاقتصادي المنشود.

- السياسة الضريبية إلى لها تأثير ضعيف على تنوع الصادرات خارج قطاع المحروقات، وبقيت صادرات قطاع المحروقات مهيمنة على الاقتصاد الوطني وهذا يدل على ضعف التنوع الاقتصادي، وعدم القدرة على تطوير القطاعات الاقتصادية المنتجة، كما أن

الاعتماد على الإيرادات البترولية جعلها عرضة لمخاطر التقلب في أسعار النفط العالمية ومخاطر الغضب الاجتماعي الناتج عن الزيادات الضريبية.

- قصور السياسة الضريبية المتبعة بحيث كانت غير قادرة في التأثير على قرارات المستثمرين وتوجيهها للاستثمار في القطاعات المنتجة خارج المحروقات.

- **الاقتراحات:** لتوجيه السياسة الضريبية لتفعيل عملية التنوع الاقتصادي يجب العمل بالآليات المقدمة من خبراء ومنظمات دولية متخصصة لإنجاح دور السياسة الضريبية في تحقيق التنوع الاقتصادي.

- إعادة النظر في قانون الضرائب وإصلاحه بما يضمن تبسيط المعدلات وترشيد الإعفاءات الضريبية مما يسهل عملية التحصيل ويجعل الحصيلة الضرية أكبر وأكثر استقرارا.

- لا يمكن تطبيق إستراتيجية التنوع الاقتصادي دون الرفع من معدلات الاستثمار ومنه لا بد من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في العملية الإنتاجية من خلال تحسين بيئة الأعمال وصياغة قوانين تسمح بتوجيهه للقطاعات المستهدفة، وتوفير نظام مالي ملائم وعلى الجزائر تصميم جملة من الحوافز الجبائية المشروطة بتحقيق النتائج، ومن الأفضل إقامة المناطق الحرة وتطوير المناطق الصناعية وذلك لما لها من أهمية في توفير البنى التحتية وتقليل التكاليف وتشجيع التصدير وتقليل عوائق الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- تفعيل العنصر البشري الكفاء لاستغلال الموارد المتاحة وتخفيض تكاليف الإنتاج ورفع كفاءته في مختلف القطاعات الاقتصادية، ودعم التعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص لإنجاح عملية التنوع الاقتصادي، والعمل على توفير بيئة مؤسسية بعيدا عن الفساد الإداري والمالي.

- استغلال الإيرادات الكبيرة التي يحققها القطاع النفطي في عملية التنوع الاقتصادي والنهوض بالهيكل الاقتصادي وإعطاء الأولوية للقطاعات التي تولد تأثيرا على القدرة الإنتاجية للبلد، ورفع الاستثمار في القطاعات الاقتصادية التي تعطي قيم مضافة للاقتصاد كالصناعة والزراعة والسياحة والطاقات المتجددة التي تعتبر قطاعات هامة تتوفر الجزائر على إمكانيات هامة فيها، وتوفير مناصب عمل.

7. قائمة المراجع:

بللعا أسماء، (2018)، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، أدرار، الجزائر.

حامد عبد الحسن جبوري. (20 9, 2021). تم الاسترداد من مركز الفرات: <http://fcds.com/economical/1613>

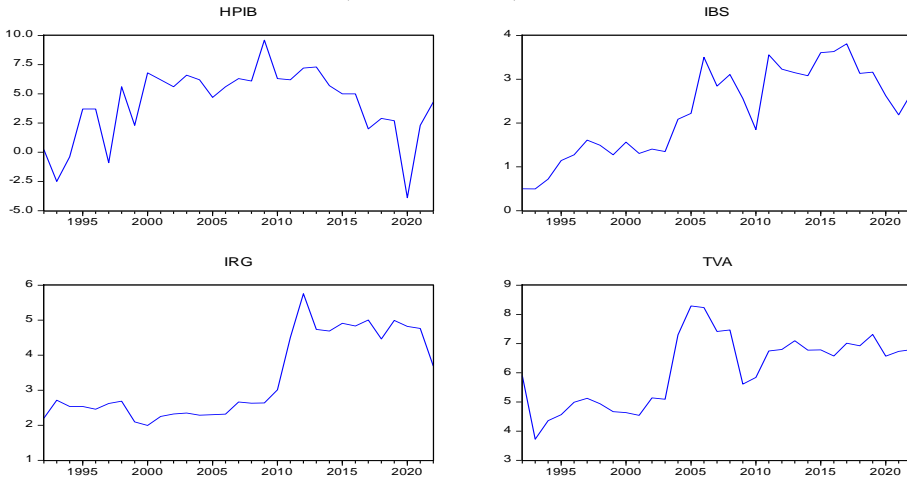
سعید عبد العزيز عثمان. (2000). النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

عاطف لافي مرزوك، و حمزة مكي عباس. (30 06, 2014). التنويع الاقتصادي مفهومه وأبعاده في دول الخليج وممكّنات تحقيقه في العراق. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد، 10 ، العدد(31)، صفحة 57.

محمد الناصر حميداتو، و الصافية بقاص، (أفريل، 2017)، التنويع الاقتصادي في الجزائر، المجلة الاقتصادية للمال والأعمال، المجلد2، العدد (2)، صفحة 77.

8. ملحق:

الملحق 1: منحنيات تطور كل من IRG, IBS, TVA, HPIB خلال الفترة (1992-2022)



المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EViews9.

الملحق 02: نتائج تقدير النموذج

Dependent Variable: HPIB				
Method: Least Squares				
Date: 04/20/24 Time: 16:19				
Sample: 1992 2022				
Included observations: 31				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IBS	3.184993	1.056806	3.013792	0.0056
IRG	-1.757232	0.605435	-2.902430	0.0073
TVA	-0.681760	0.684102	-0.996577	0.3278
C	6.993910	3.276360	2.134659	0.0420
R-squared	0.327760	Mean dependent var		4.142581
Adjusted R-squared	0.253067	S.D. dependent var		3.078410
S.E. of regression	2.660525	Akaike info criterion		4.914838
Sum squared resid	191.1166	Schwarz criterion		5.099869
Log likelihood	-72.17999	Hannan-Quinn criter.		4.975154
F-statistic	4.388076	Durbin-Watson stat		1.578743
Prob(F-statistic)	0.012213			

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات 9.Eviews.

الملحق 3: نتائج الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.293890	Prob. F(2,25)	0.2919
Obs*R-squared	2.907853	Prob. Chi-Square(2)	0.2337

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات 9.Eviews.

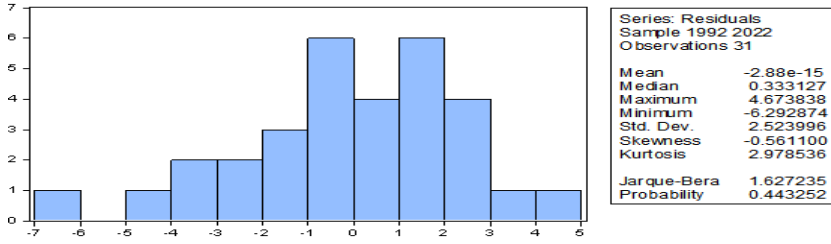
الملحق 4: نتائج اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.194456	Prob. F(3,27)	0.3306
Obs*R-squared	3.632182	Prob. Chi-Square(3)	0.3040
Scaled explained SS	2.725749	Prob. Chi-Square(3)	0.4359

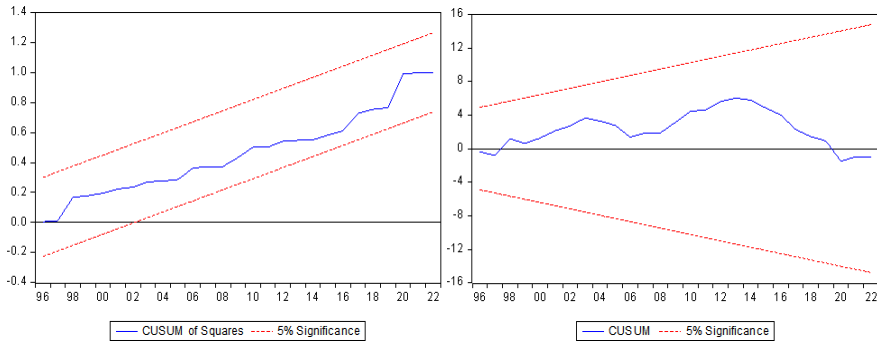
المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات 9.Eviews.

الملحق 5: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews9.

الملحق 6: الرسم البياني للمجموع التراكمي للبواقي ولمربعات البواقي



المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews9.

الملحق 7: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: DHPiB
Method: Least Squares
Date: 11/13/24 Time: 19:54
Sample (adjusted): 1993 2022
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DIBS	1.310345	0.958409	1.367209	0.1833
DIRG	-0.718376	0.880094	-0.816249	0.4218
DTVA	0.273589	0.651501	0.419936	0.6780
U(-1)	-0.748845	0.187255	-3.999071	0.0005
R-squared	0.385335	Mean dependent var		0.136667
Adjusted R-squared	0.314413	S.D. dependent var		2.942141
S.E. of regression	2.436099	Akaike info criterion		4.742239
Sum squared resid	154.2990	Schwarz criterion		4.929065
Log likelihood	-67.13358	Hannan-Quinn criter.		4.802006
Durbin-Watson stat	2.041703			

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews9.